

كلمة سعادة الأستاذ رياض سلامة  
حاكم مصرف لبنان  
في حفل إفتتاح منتدى الاقتصاد العربي  
فندق إنتركونتيننتال فينيسيا، بيروت  
2 نيسان/ابريل 2009

أودّ أن أرحّب بجميع المشاركين في منتدى الإقتصاد العربي الذي يحتل السنة أهميّة خاصة في ظلّ الأزمة المالية العالمية التي غيرت المعايير الإقتصادية المعمول بها.

يتزامن هذا المؤتمر مع اجتماع مجموعة العشرين في لندن التي تبحث عن مخارج الأزمة المالية والاقتصادية التي يعيشها العالم ككل وهي بالأساس أزمة عقارية تحولت الى أزمة مالية ومن ثمّ الى أزمة اقتصادية مع توقع نمو سلبي للعام 2009 بمقدار 3% في دول الغرب.

إنّ المعالجات المعتمدة حتى الآن والتي تركز على ضخّ السيولة، قد حالت دون انهيار النظام الرأسمالي في العالم، ولكنّها لم تعد الثقة بالنظام المصرفي الرازح تحت كمّيات كبيرة من الرافعة المالية ممّا عطلّ التسليف وأثر سلبا على الطلب.

لبنان لن يتأثر بالأزمة المالية لأنّ مصارفه تمارس أعمال المصارف التجارية دون الاسترسال بالرافعة المالية، ولأنّ جميع عناصر ميزانية المصارف منظمة بتعاميم، ولأنّه ليس لدى المصارف أصولا تحولت إلى أصول مسمومة.

إنّ الأرقام والنتائج هي أفضل دليل على هذا الكلام. فأموال مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تفوق الـ21 مليار دولار أميركي دون احتساب الذهب والأصول الأخرى .

وإن أضفنا الذهب والأصول الأخرى تصبح ميزانية المصرف المركزي مساوية أو متفوقة على الناتج المحلي.

هذه الميزانية هي مصدر للثقة، ونركز عليها عندما نوّكد على ثبات سعر صرف الليرة والاستقرار بالفوائد.

أما القطاع المصرفي فقد حقّق خلال العام 2008 أفضل نتائج عرفها تاريخيا.

هذا المنحى الإيجابي مستمر في العام 2009: إنّ نتائج الشهرين الأولين من هذا العام تؤسس لنموّ في الإقتصاد يقارب الـ4%، وتحسّن بالودائع ما بين الـ7 و الـ10% مع نسب تضخّم أقلّ من 4% وتراجع بالدولة التي بلغت حاليا 68% وفائض في ميزان المدفوعات بعد أن بلغ في الشهرين الأولين من هذا العام 682 مليون دولار أميركي بسبب التحوّل من الدولار الى الليرة اللبنانية.

منذ اندلاع الأزمة بمرحلتها الأخيرة ، تدخّل مصرف لبنان شاريا أكثر من 5 مليارات دولار أميركي ما بين شهر تشرين الأول 2008 وآخر آذار 2009. وحافظت سندات اليوروبوند على قيمتها مح تحسّن أسعارها مؤخرا وبعد نجاح عمليات الاستبدال على السندات السيادية في العملات الأجنبية.

ذلك يدلّ، وبموضوعية، على ثقة الأسواق بالاستقرار المالي والنقدي.

بيد أنّ الحاجة إلى السيولة عالميا وفي المنطقة من قبل مستثمرين أكانوا مؤسسات او أفراداً، كان له آثاره على أسعار الأصول وعلى حركتها.

فقد تراجع مؤشر بورصة بيروت بـ 66,90% ما بين الأول من تشرين الأول 2008 و 27 آذار 2009. كما شهدنا تراجعا بالحركة العقارية دون تبدل مهم في أسعار العقارات.

يهتم مصرف لبنان في هذه المرحلة بـ :

أولاً: إدارة حسنة للسيولة المتزايدة بالليرة بسبب التحويل المستمر من الدولار الى الليرة، ويقوم بذلك بالتنسيق مع وزارة المالية وأيضا بإصدار شهادات إيداع لخمس سنوات.  
ثانياً: المحافظة على الاستقرار بالفوائد دون تعطيل توجهات الأسواق، ونرى في المحافظة على الفوائد المعمول بها حالياً للودائع في القطاع المصرفي، أهمية من أجل المحافظة على السيولة المطلوبة في أسواقنا.  
علينا المحافظة على هذه الفوائد، حتى لو تراجعت تلك التي تدفع على سندات الخزينة وشهادات الإيداع، وهنا سيتمّ التراجع تدريجياً وبنسب صغيرة خلال هذا العام.  
ثالثاً: التحفيز على التسليف بالليرة اللبنانية مما يؤمّن المزيد من الموارد لتمويل الاقتصاد وتخفيض المخاطر على القطاع المصرفي ويؤمّن دوراً لمصرف لبنان في الإقتصاد.  
رابعاً: العمل بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية ووزارة المالية، على إطلاق مبادرات تستند على دعم في الفوائد والإعفاء من الاحتياطي الإلزامي لكافة المشاريع التي تنطلق هذا العام لتكون كلفة تمويلها منخفضة باستثناء المشاريع العقارية والتسليفات الاستهلاكية. ونعتقد أن ذلك يحسّن مناخ الاستثمار ويخلق فرص عمل.  
خامساً: متابعة تطبيق مبادئ بازل-2 في كلّ مرتكزاتها. فالملاءة في القطاع المصرفي تفوق حالياً الـ12%، وعلينا التركيز على إدارة المخاطر والشفافية والإدارة الحكيمة في القطاع المصرفي، وسوف يقوم مصرف لبنان بالتنسيق مع لجنة الرقابة والمصارف - وضمن القانون- بتحسين التمثيل في مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية حيثما يقتضي الأمر.  
سادساً: الاستمرار بالإصلاح القائم في مصرف لبنان من أجل تحسين أدائه وتحديث أساليب عمله.

تبقى التوقعات الايجابية مرهونة بالاستقرار السياسي والأمني وبالتحكّم بالعجز في القطاع العام.

أتمنى أن يحقق هذا المنتدى الأهداف المرجوة .

شكراً.